S/PV.9190

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٩٠

الاثنين، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أغيمان	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	أيرلندا	السيد غالاغر
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد شيغ جيشنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة توروبتيتش
	المكسيك	السيد أونشوا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هاينس
	الهند	السيد فنيتو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-68905 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى للمشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وشؤون الفرانكوفونية وشؤون رعايا أفريقيا الوسطى في الخارج.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/845، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأيرلندا، والبرازيل، وغانا، وفرنسا، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، والصين، وغابون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٢ صوتا مؤيدا، من دون اعتراض من أي عضو وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب فرنسا بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في القرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢)، الذي يحافظ على ولاية البعثة القوية وهي تعمل في بيئة مليئة بالتحديات. فلا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى هشة، ولا يزال البلد بحاجة إلى البعثة.

وقد كانت فرنسا منتبهة، خلال المفاوضات، لموقف كل عضو من أعضاء مجلس الأمن. ونأسف للامتناع عن التصويت، إذ أن البعثة تحتاج إلى دعمنا بالإجماع.

وفرنسا منتبهة أيضا لموقف جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد أُجريت مشاورات في بانغي في بداية تشرين الأول/أكتوبر، عندما زارها وفد فرنسي للاستماع إلى توقعات سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، عدل مشروع القرار (S/2022/845)، على النحو الذي انعكس، أولا، في إمكانية إجراء استعراض استراتيجي بمجرد أن تحقق البعثة القدرة التشغيلية الكاملة، وثانيا، في دعم البعثة المستمر لبسط سلطة دولة أفريقيا الوسطى في جميع أنحاء الإقليم. وفد عملنا بلا كلل لتعزيز توافق الآراء بغية التوفيق بين مواقف أعضاء المجلس المتعارضة أحيانا، بينما كنا نهدف إلى الحفاظ على ولاية البعثة.

ويتضمن القرار الذي اتخذ من فوره نقطتين رئيسيتين أود أن أسلط الضوء عليهما بإيجاز.

أولا، إنه سيمكن البعثة من مواصلة تقديم الدعم لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرحب المجلس بالتقدم الذي أحرز ويحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة جهودها لتنفيذ خريطة طريق لواندا، بدعم من المنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة.

ثانيا، يتناول القرار حرية حركة البعثة. فكما يعلم المجلس، يجب ضمان حرية التنقل، من دون قيود. وذلك شرط مسبق للفعالية التشغيلية

للقوة وضروري لسلامة ذوي الخوذ الزرق. ونذكر بالهجوم المأساوي الذي وقع في بداية تشرين الأول/أكتوبر وأسفر عن مقتل ثلاثة من ذوي الخوذ الزرق البنغلاديشيين. ولذلك السبب، يذكر مجلس الأمن، من خلال القرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢)، سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى برفع الحظر المفروض على الرحلات الجوية الليلية في البلد.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد دعم فرنسا الكامل لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام، فالنتين روغوابيزا، وأن أشيد بالتزام جميع أفراد البعثة الذين يعملون على إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*)**:** تؤيد غابون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجهود الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة فالنتين روغوابيزا. بيد أن القرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢)، بصيغته المعتمدة، لا يلبي تطلعات جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أُعرب عنها بوضوح في رسالة موجهة إلى أعضاء المجلس.

وما فتئت غابون تدعو دائما إلى إجراء حوار دائم بين عمليات حفظ السلام والبلدان المضيفة، فضلا عن النظر في الحالة في الميدان والاحتياجات الحقيقية للسكان المحليين. والولاية الفعالة هي ولاية متوازنة وشاملة يمكن أن تشرك جميع أصحاب المصلحة.

وما فتئت غابون تعمل دائما، بوصفها بلدا من بلدان المنطقة دون الإقليمية، على استعادة السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى الشقيقة. فيجب دعم جهود سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بولاية للبعثة تتماشى مع إرادة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل الاستقرار والسلام.

ولذلك، فإننا نأسف لرفض المقترحات التي قدمت، على وجه الخصوص، من قبل الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن – غابون وغانا وكينيا أثناء المفاوضات – دعما لالتزام قوي باستعادة سلطة الدولة، الأمر الذي سيساعد بلا شك على بناء السلام. ونأسف أيضا لانعدام المعاملة المتباينة للجماعات المسلحة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى فضلا عن إلغاء موعد نهائي محدد للاستعراض الاستراتيجي للبعثة.

أخيرا، لا يأخذ القرار في الاعتبار الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى للوفاء بالتزاماتها بالدفاع عن أراضيها وتأمينها في ظل ظروف صعبة. كما لا يأخذ في الاعتبار التدابير التي اتخذتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في مجال العدالة وحقوق الإنسان في سياق اقتصادي يتسم بالتقشف الشديد.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى فرنسا – بصفتها القائمة على الصياغة – على عملها على هذه الولاية الهامة. إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تستحق دعم المجلس على نطاق واسع لجهودها الرامية إلى إحلال السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. لذلك صوتت الولايات المتحدة مؤيدة لولايتها لأن تجديدها سيمكّن البعثة من مواصلة حماية المدنيين ودعم عملية السلام في البلد، فضلا عن الاضطلاع بدورها في تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء البلد. كما صوتنا مؤيدين لتجديد الولاية نظرا للتقدم المقدر الذي أحرزته البعثة في التصدي للتهديد المتزايد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة وكذلك التصدي للمعلومات المضللة وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة. لقد زاد تعزيز القرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢) الذي اتخذناه للتو باستجابته لطلبات الحكومة المضيفة على النحو الذي أعربت عنه وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة بايبو تيمون.

ويسرنا دعم الولاية الثابت لسلامة وأمن حفظة السلام، بما في ذلك دعوتها إلى التنفيذ الكامل لاتفاق مركز القوات والإذن بالرحلات الجوية الليلية. ونرحب باهتمام جمهورية أفريقيا الوسطى بتلك المسألة وبالمناقشات الإيجابية التي جرت في الأسابيع الأخيرة، ونتطلع إلى رفع الحظر المفروض على طيران البعثة ليلا في أقرب وقت ممكن. كما نواجه صعوبة في فهم سبب اعتراض بعض أعضاء المجلس الذين يدعون الدفاع عن سلامة وأمن حفظة السلام على إدراج صياغة تتعلق بالرحلات الجوية الليلية في الولاية.

أود أيضا أن أسلط الضوء على مسألة هامة حذفت من القرار. فبالرغم من أن الولاية تدين جرائم الجماعات المسلحة إلا أنها لا تذكر على وجه التحديد مجموعة فاغنر المدعومة من قبل الكرملين. وهناك معلومات وافرة متاحة للجمهور تفيد بأن القوات التي أرسلها الاتحاد الروسي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى تواصل عرقلة وفاء البعثة بولايتها باستمرار. وتُتهم تلك القوات بارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك بعض الانتهاكات التي تشمل العنف الجنسي والاغتصاب والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة. وينبغي أيضا أن نعرب عن خيبة أملنا إزاء التغييرات المؤسفة التي أدخلت على صيغة الديباجة بشأن مسؤولية حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عن حماية جميع السكان. وعلى الرغم من أن الولاية لم تعد تذكر الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي أو جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية على وجه التحديد، فإننا نشدد على أن جمهورية أفريقيا الوسطى تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من جميع تلك الانتهاكات.

السيدة توروبيتيش (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشكر وفد بلدي فرنسا على تيسير المفاوضات بشأن القرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢) الذي اتخذ للتو.

لقد كان قرار كينيا التصويت مؤيدة للقرار توازنا دقيقا بين التحسن الملحوظ في استمرار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ ولايتها دعما لجمهورية أفريقيا الوسطى والحاجة الماسة إلى تحسين القرار لزيادة فرصها في تحقيق المزيد من النجاح. لقد اقتنعنا بالحاجة إلى إعطاء الممثل الخاص الجديد للأمين العام الوقت والدعم اللازمين للاستفادة من الزخم الجديد. ونشدد على أهمية كفالة التنسيق المناسب بين البعثة وحكومة البلد في جميع الأوقات. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تضطلع الحكومة والبعثة بولايتيهما بصورة واضحة والاستعداد للتشاور مع التحلي بالاحترام المهني واللياقة.

وبعد مشاورات مع جمهورية أفريقيا الوسطى قدم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – غابون وغانا وكينيا – مقترحات من شأنها تحسين ولاية البعثة. وفي حين تم الاتفاق على عدد قليل من المقترحات، تم التخلي عن مقترحات أخرى هامة. عليه، فإن القرار لا يزال غير مناسب تماما للغرض. ويتعين علينا أن نسجل ذلك في المحضر إذا أردنا أن نرى تحسينات خلال التجديد المقبل لأنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة في قدرة البعثة على الوفاء بولايتها بطريقة فعالة. ونود أن نخص بالذكر الاقتراح الداعي إلى تعزيز المهمة المتعلقة ببسط سلطة الدولة ونشر قوات الأمن والحفاظ على السلامة الإقليمية من فئة "المهام الأخرى" إلى فئة "المهام ذات الأولوية"، لأن نقلها إلى فئة "المهام الأخرى" لا يزال غير كافٍ. ونرى أن تلك المهمة إلى جانب حماية المدنيين، هما سبب وجود جميع بعثات حفظ السلام التي تهدف إلى كفالة تحمُّل الدولة المضيفة مسؤوليتها الرئيسية في نهاية المطاف. إن من شأن التنفيذ الناجح لتلك المهمة وغيرها من المهام أن يؤدي إلى قبول المجتمعات المضيفة لأي بعثة لحفظ السلام، فضلا عن ضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم فضلا عن الانتقال الناجح للبعثة نفسها وكنا نأمل أيضا أن تكون لدينا صيغة معززة لإدانة أنشطة الجماعات المسلحة وتوجيه رسالة أكثر حزما عن استياء المجلس من نشاطها المزعزع للاستقرار.

ونحث المجلس على إعادة النظر في المسألة الهامة المتعلقة بالاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة على النحو الذي طلبته جمهورية أفريقيا الوسطى في أقرب فرصة ممكنة ووفق جداول زمنية واضحة.

وفيما يتعلق بإدارة المفاوضات عموما، نأسف للاعتبارات الجغرافية السياسية الواضحة التي أملت مواقف بعض الوفود. كما قضى الاستقطاب الذي اتسمت به المناقشات بشأن المسائل المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى على أي أمل في التوصل إلى توافق في الآراء. وبالتالي فإن النتيجة النهائية هي أن المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى يعانون من عواقب تنافس لا مصلحة لهم فيه على الإطلاق. ونرحب بالجهود الحثيثة التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى التي وضعت البلد على طريق استقرار الوضع السياسي والأمني. ونشيد بنفس القدر بجهودها المستمرة لإسماع صوتها والاستجابة له في المجلس، فضلا عن التزامها بالتعاون مع الأمم المتحدة.

في الختام، تؤكد كينيا من جديد احترامها لسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى وسلامتها الإقليمية.

السيد هاينس (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أننا وصلنا إلى نهاية عملية طويلة، نود أن نشكر زملاءنا – وخاصة فرنسا بصفتها القائمة بالصياغة – على مناقشاتنا التي يسرت إمكانية مواصلة دعم البعثة في ذلك البلد. لقد قررنا التصويت مؤيدين للقرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢) نظرا لأهمية دعم البعثة ودعم الممثل الخاص للأمين العام لأجل تحقيق السلام والتقدم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كما هو الحال دائما، فإن البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة تؤدي دورا حاسما لكي يصبح ذلك ممكنا. ونود أن نغتنم الفرصة مرة أخرى لنتقدم إليهم جميعا بجزيل الشكر ولكي نذكر أولئك الذين ضحوا بأرواحهم أثناء خدمتهم للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرى أن من مسؤوليتنا، بصفتنا عضوا في مجلس الأمن، ليس فقط إرسال موظفي الأمم المتحدة للمساعدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بل أيضا أن نبعث برسالة مفادها ضمان سلامتهم وأمنهم أثناء اضطلاعهم بعملهم الصعب والهام، بما في ذلك بواسطة عمليات الإجلاء السريع للضحايا جوا عند الحاجة، سواء كان ذلك ليلا أو نهارا.

السيد غالاغر (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب أيرلندا باتخاذ القرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢) الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة عام واحد. وفي سياق يتسم باستمرار العنف وحيث يدفع السكان المدنيون والعاملون في المجال الإنساني وحفظة السلام ثمناً باهظاً، من الضروري أن يعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه للبعثة.

إن التحديات التي تواجه حرية تنقل البعثة، بما في ذلك القيود المستمرة المفروضة على الرحلات الجوية الليلية، التي أبلغت المجلسَ عنها مؤخراً الممثلةُ الخاصة للأمين العام (انظر S/PV.9156)، تجعل من الصعب على البعثة الوفاء بولايتها، بالنظر إلى أن الرحلات الجوية الليلية ضرورية لسلامة وأمن حفظة السلام. وأكرر ما قاله الأمين العام في حثه الحكومة على الوفاء بالتزامها باتخاذ التدابير المناسبة للتنفيذ الكامل لاتفاق مركز القوات.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديري لفرنسا بوصفها القائمة على الصياغة على جهودها الدؤوبة للتوفيق بين الآراء المتباينة وتأمين الاتفاق على هذا القرار الهام.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشكر فرنسا على جهودها بوصفها قائمة على الصياغة للتوفيق بين الآراء المختلفة لأعضاء مجلس الأمن. لقد قدمت الوفود تنازلات صعبة.

وأعربت المملكة المتحدة عن خيبة أملها إزاء عدم وجود عبارات المسؤولية عن الحماية المتفق عليها. ونرى أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال مسؤولة في المقام الأول عن حماية جميع المدنيين من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وأن هذه المسألة ستظل عاملاً رئيسياً في المحادثات المقبلة.

واعتُمد تجديد الولاية في سياق سياسي وأمني صعب. وتواجه البعثة نفسها تحديات كبيرة، ولكن البعثة تحتفظ بدور رئيسي في المساعدة على بناء سلام في الأجل الطويل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبينما نسلم بالتراجع العام الأخير في انتهاكات اتفاق مركز القوات، فإننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء القيود التي تفرضها الحكومة على الطيران الليلي. تحد هذه القيود من قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها وتعرض للخطر سلامة وأمن حفظة السلام والمدنيين. ونؤيد إدراج صياغة جديدة في الولاية لمعالجة تلك المسألة الحاسمة، وندعو السلطات إلى ضمان حرية حركة البعثة، مع إمكانية الوصول الفوري دون عوائق إلى جميع أنحاء أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك جواً وفي الليل، على النحو المبين في اتفاق مركز القوات للبعثة.

وبهذه الولاية، يمكن للبعثة أن تواصل تقديم الدعم الفعال للاستقرار الطويل الأجل في البلد. والأمر متروك الآن للحكومة للوفاء بالتزاماتها المعلنة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان، واتخاذ خطوات

حاسمة بشأن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعم حرية التنقل التي تتمتع بها البعثة المتكاملة.

السيد سباسي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت ألبانيا مؤيدة القرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢) بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. بيد أننا نأسف لأن القرار، على الرغم من الحلول التوفيقية العديدة والكبيرة، لم يحظ بتأييد موحد. ونشيد بعمل القائم على الصياغة، فرنسا، في التوصل إلى تلك الحلول التوفيقية.

وهناك مسألة معينة أعرب وفدنا مراراً وتكراراً عن قلقه بشأنها طوال المفاوضات – وهي العبارات المتعلقة بالرحلات الجوية الليلية. إنها مسألة طال أمدها، ولم يتم التوصل إلى حل لها خلال المناقشات الثنائية بين البعثة وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن على استعداد للترحيب بأي تحديثات بشأن حلها. وفي غضون ذلك، من الأهمية بمكان أن يبعث مجلس الأمن برسالة واضحة مفادها أن سلامة البعثة وقدرتها على أداء مهامها على مدار الساعة ليست موضع شك.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا القوي للقرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢). إن وجود بعثة قوية ومجهزة تجهيزاً جيداً وقادرة على الرد هو ضمان لتنفيذ مهامها دعماً للسلطات الوطنية لتعزيز السلام والأمن وتوفير مستقبل أفضل لشعبها.

السيد شنغ جيشنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): منذ بداية العام، شهدت الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى تقدماً إيجابياً. وتمضي عملية السلام قدماً باطراد، على الرغم من أن عناصر عدم اليقين لا تزال قائمة. وتبذل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى قصارى جهدها للاضطلاع بالمهام التي كلفها بها مجلس الأمن وقد قدمت إسهامات هامة في تحسين الحالة في البلد. وفي ظل الظروف الراهنة، تظل البعثة حاسمة الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. وتؤيد الصين تمديد ولاية البعثة، ونواصل تأييد عملها وعمل الممثلة الخاصة للأمين العام.

وفي الوقت نفسه، هناك مجال للتحسين في مشروع القرار (S/2022/845). وتعلّق الصين، بوصفها بلداً رئيسياً مساهماً بقوات، أهمية كبيرة على سلامة وأمن أفراد حفظ السلام، وما فتئت تدعو دائماً إلى الاحترام الكامل لاتفاق مركز القوات. ومع ذلك، أثبتت التجربة مراراً وتكراراً أن الخلافات بين البلد المضيف وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار والمفاوضات. ومجرد اللجوء إلى الضغط ليس مفيداً.

وينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تحدد أولوياتها على أساس احتياجات البلد المضيف. وفي الوقت الراهن، تواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى استعادة الأراضي التي خسرتها وتتوق إلى أن تُعطى الأولوية لمساعدة البعثة في بسط سلطة الدولة في الأراضي المستعادة. بيد أن من المؤسف أن مشروع القرار لم يجسّد مطلب البلد. وبالإضافة إلى ذلك، لم تؤخذ في الاعتبار آراء الصين بشأن التهديد الأمني الذي تشكله الجماعات المسلحة والاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة. وبناء على ذلك، لم يكن أمام الصين خيار آخر سوى الامتناع عن التصويت.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): امتنع الوفد الروسي عن التصويت على القرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢) القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لسنة واحدة. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عممت وزيرة خارجية ذلك البلد، السيدة سيلفي بايبو تيمون الحاضرة معنا اليوم، رسالة موجهة إلى أعضاء مجلس الأمن أوجزت فيها رؤية جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بعمل البعثة التي يتمثل هدفها الرئيسي في دعم السلطات الرسمية لجمهورية أفريقيا الوسطى في التصدي للتحديات التي تواجهها، وقبل كل شيء التحدي المتمثل في تحقيق الاستقرار في البلد وتهيئة الظروف اللازمة لإرساء سلام دائم.

وعلى الرغم من عملية التفاوض المطولة التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢)، فإنه لا يعالج، في الحقيقة، سوى مسألة واحدة

من المسائل المبدئية العديدة التي أثارتها جمهورية أفريقيا الوسطى – وهي إنهاء الإذن الممنوح لتقديم مساعدة فرنسية إلى البعثة – وهو ليس تنازلاً بأي حال من الأحوال لأنه لا يمثّل سوى ما أعلنته فرنسا بالفعل علناً.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النص لم يجسّد المقترحات التي قدمتها بانغي بخصوص الولاية وقد تجاهل الطلب المحقّ في تخصيص المساعدة للإبقاء على وجود الدولة بوصفه مهمة ذات أولوية للبعثة. وكان من المفترض أن يجسّد ذلك التعديل بأمانة الحالة المتغيرة على أرض الواقع وأن يدعم المزيد من الجهود التي تبذلها سلطات البلد لتحقيق استقرار الحالة هناك التي قد أسفرت بالفعل، كما رأينا، عن نتائج.

ولا يمكننا أن نقبل نصاً يساوي بين جميع أطراف النزاع ويساوي الجماعات المسلحة بعضها ببعض. فمن المعروف جيداً أن هذه الأخيرة مسؤولة عن الأغلبية الساحقة من الجرائم العابرة للحدود وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما لم يكن من الممكن تجنب الإعلان عن الطرائق الثنائية بين بانغي والبعثة بشأن الإذن بالرحلات الجوية الليلية للبعثة، وهو ما يبرره الاهتمام المفهوم بحفظة السلام. ومرة أخرى، نذكر بأن مفتاح ضمان سلامة حفظة السلام يتوقف على التعاون البناء مع سلطات البلد المضيف.

ونتساءل لماذا لم يدرج القائم على الصياغة الفرنسي صياغتنا المقترحة بشأن الحاجة إلى التحقيق في سلاسل التوريد التي استُخدمت لإيصال أجهزة متفجرة ومكوناتها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي أدى إلى وفاة ثلاثة من حفظة السلام من بنغلاديش. وقد قدّم أحد العاملين الطبيين من أفراد فريق المدربين الروس في المنطقة المساعدة الطبية الطارئة لأحد المصابين في ٣ تشرين الأول/أكتوبر.

وينبغي أن يركز المجلس على الأسباب التي جعلت تلك الأجهزة والمكونات المتفجرة تصل إلى البلد بدلا من المشاركة في إلقاء اللوم والحملات ضد المعارضين التي لا طائل منها. وإلى جانب ما ناقشته للتو، كانت هناك جوانب أخرى كثيرة لم تدرج في الوثيقة الختامية. ولو كان الفرنسيون القائمون على الصياغة يريدون ذلك حقا، لأعدوا وثيقة متوازنة فعلا تستجيب للمصالح الحيوية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. لكنهم فضلوا عدم القيام بذلك، ولهذا السبب لم نؤيد الوثيقة.

ومع ذلك، نأمل أن يساعد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على النهوض بجهود الرئيس تواديرا لتعزيز وجود الحكومة وتوسيع نطاقه في مختلف مناطق البلد، وهو أمر أساسي، في جملة أمور، لمعالجة مشاكله الإنسانية. كما نعول على الكفاءة المهنية والحكمة التي تتمتع بها السيدة فالنتين روغوابيزا، خلال استمرار قيادتها الذكية للبعثة وعملها على معالجة المشاكل الناشئة، بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتقد أن بناء حوار قائم على الاحترام المتبادل مع البلد المضيف على أساس الثقة والشراكة ينبغي أن يكون أولوية، مع مراعاة شواغل بانغي، بما في ذلك في مجال الأمن. فبدون ذلك، يستحيل على أي بعثة لحفظ السلام أن تنفذ ولايتها تنفيذا كاملا.

وما فتئت روسيا تؤيد دائما عمل أصحاب الخوذ الزرق في البعثة، الذين يحتلون مكانة هامة في الهيكل الأمني العام لجمهورية أفريقيا الوسطى. ولا نزال نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى عنصر أساسي في ضمان أن يعمل نهجنا في مكافحة الجماعات المسلحة بفعالية. وسنواصل تقديم المساعدة النشطة عبر القنوات الثنائية إلى صديقتنا جمهورية أفريقيا الوسطى. وبفضل جهود المدربين الروس، ازدادت قدرة قوات الأمن التابعة لها زيادة كبيرة وعملت السلطات الحاكمة على استقرار الحالة في بلدها بشكل كبير. وهذا يعني مزيدا من الأمن للمدنيين، وحماية أفضل لحقوق الإنسان، وحياة أفضل للناس العاديين. وهذه حقيقة، ولن تغيرها أي حملات تشويه تستهدف بلدي، لأن الأفعال أبلغ من الأقوال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غانا.

أود أن أبدأ أولا وقبل كل شيء بتوجيه الشكر لحامل القلم، فرنسا، على جهودها في اعتماد القرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢). لقد صوتت غانا

مؤيدة للقرار، ولكننا فعلنا ذلك من أجل المصالح الأوسع نطاقا للسلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وليس لأننا كنا راضين تماما عن العمليات أو النص النهائي المقدم لاعتماده. ونعتقد أنه كان من الممكن أن تتسم المفاوضات بمزيد من التشاور وأن تأخذ في الاعتبار آراء جميع أعضاء مجلس الأمن.

عندما جدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (انظر S/PV.8902)، فعل ذلك اعتقادا منه بأن البعثة ستدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في حماية سكانها المدنيين، الذين يهددهم العنف البدني، وتنفيذ استراتيجيتها لحماية المدنيين تنفيذا كاملا، وحماية مؤسسات الدولة، وتنفيذ استراتيجية لبسط سلطة الدولة، وتعزيز ودعم البسط السريع لسلطة الدولة على كامل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومنذ بدء تنفيذ ولاية البعثة، لم تكن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مستقرة. وقد حدثت تطورات تتطلب إدخال تعديلات مشروعة على الولاية. وفي هذا السياق، اقترح الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أن تحظى بعض مهام الولاية بالأولوية بدلا من اعتبارها مهاما عادية، بغية توطيد المكاسب التي تحققت في عملية السلام. ومما يؤسف له أنه لم ينظر في ذلك الاقتراح، كما لم ينظر في مقترحات أخرى مثل الاقتراح الداعي، استنادا إلى تشابه الظروف، إلى إدراج الصياغة المتفق عليها في الفقرة ١٧ من القرار ٢٦١٢ (٢٠٢١)، التي تجدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان من شأن إدراجها أن يبعث برسالة مناسبة تنقل اشمئزاز المجلس من أنشطة الجماعات المسلحة.

كما نعتبر آراء البلدان المضيفة ذات أهمية، وكنا نأمل أن تحظى تلك الآراء بالاعتبار الواجب في المفاوضات بشأن القرار، خاصة وأن هناك حاجة إلى تعاون سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إذا أريد تحقيق النجاح في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتقد أنه في المفاوضات المقبلة، ينبغي أن تؤخذ آراء جميع أعضاء المجلس في الحسبان بغية التوصل إلى توافق في الآراء وإرسال رسالة موحدة من المجلس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزيرة الخارجية والفرانكفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

السيدة بايبو تيمون (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): أود بداية أن أهنئ غانا على رئاستها لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وخاصة أنتم، سيدي الرئيس، على إدارتكم الممتازة للمناقشة في جلسة اليوم. وأتقدم بجزيل الشكر لممثلي أعضاء مجلس الأمن هنا اليوم وأتقدم إليهم بأطيب تمنياتي. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى على عملها وجميع الممثلين الآخرين على بياناتهم.

إن موضوع جلسة اليوم بالغ الأهمية بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص، ولمجلس الأمن أيضا، الجهاز الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن كفالة السلام، سواء في جميع أنحاء العالم أو فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويحيط بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، علما بأنه في أعقاب المداولات بشأن مشروع القرار الذي يحدد شروط تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي عملية حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، اعتمد النص الذي قدمه حامل القلم بأغلبية ١٢ صوتا مؤيدا وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت بوصفه القرار ٢٦٥٩ (٢٠٢٢).

وأود أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر فرنسا، بوصفها القائمة على الصياغة في مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، التي عرضت نص القرار، مع الحرص على القيام بذلك بسلوك يتسم بالشفافية مع جمهورية أفريقيا الوسطى، بوصفها الطرف المعني. وكان من دواعي سرور جمهورية أفريقيا الوسطى أن تستقبل وفدا فرنسيا على أرض أفريقيا الوسطى، أعربت له، بالنيابة

عن حكومة بلدي، عن تقديرنا لفرنسا، فضلا عن توقعاتنا والاحتياجات العاجلة لعملية حفظ السلام التابعة للبعثة.

إن حساسية هذا الموضوع واضحة، نظرا للمناقشات المطولة التي كانت ضرورية لعرض نص القرار للتصويت. وطالما أن الأمر يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن النص غير مرض لأنه لا يأخذ في الاعتبار احتياجات وتوقعات بلدنا أو الجوانب الحيوية لضمان أن تكون عملية حفظ السلام أكثر فعالية. إن النص الذي اعتمد بأغلبية أصوات المجلس اليوم يستجيب أولا وقبل كل شيء للدعوة إلى التضامن والدعم من المجتمع الدولي، وهي دعوة ليست موضع شك، وهو أمر من المهم تذكره.

ومن المهم أيضا أن نبرز يقظة بعض الدول الأعضاء، التي أعرب عن امتناني لها والتي كفلت عدم تقليص الواقع في الميدان والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في نص كان سيركز أكثر على المسائل الجغرافية السياسية، موجها من الدول الكبرى على حساب البلدان الضعيفة مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وكان من شأن ذلك أن يختلف عن الولاية الأساسية لمجلس الأمن المتمثلة في صون الأمن الدولي. وتود جمهورية أفريقيا الوسطى مرة أخرى أن تشكر تلك الدول الأعضاء على يقظتها.

وتشيد جمهورية أفريقيا الوسطى بالدول التي دعمت قضية أفريقيا الوسطى بالمساعدة الفعالة على كفالة عدم انتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويستند رد الفعل على هذه الانتهاكات إلى الدرجة التي تشبه بها قارتهم قارات أعضاء المجلس، مع تطبيق معايير مزدوجة – بحيث نرى للأسف في أوروبا حلولا استباقية مطلوبة للنزاعات، وجزاءات ضد المعتدين، وإمدادات الأسلحة، ونداءات للتضامن، سواء كانت طوعية أو قسرية، بينما يتسم السلوك بالتردد عندما يتعلق الأمر بالنزاعات في أفريقيا، مع وجود عمليات حفظ السلام يتضح للجميع حدودها وعدم قدرتها على الارتقاء بفعالية إلى مستوى الحالات التي تواجهها.

وتفتقر بعثات حفظ السلام إلى الموارد والمعدات الكافية لمواجهة الجماعات المدججة بالأسلحة. وهي لا تعمل بشكل استباقي بما فيه الكفاية وتتبع أساليب مرهقة جدا للمشاركة في الميدان، إذ نرى الوحدات لا تصل إلا بعد وقوع أعمال العنف. وسأعطي مثالين – المنازل التي أحرقت في كاغا باندورو في عام ٢٠٢١ والراهبات اللواتي قتلن حرقا في سياراتهن على أيدي الجماعات المسلحة أمام وحدات عاجزة.

وفيما يتعلق بحادثة كاغا باندورو، التي تعد مثالا واضحا، أود أن أشير إلى أنه نظرا لاشتعال النيران في مختلف المنازل، فقد طلب السكان المساعدة من الوحدة الموجودة في المنطقة لسنوات عديدة. بيد أنها لم تصل إلى مسرح أعمال العنف إلا في اليوم التالي لترى القتلى يموتون حرقا وتقوم بإحصائهم لأغراض إصدار بيان يدين بشدة الفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة.

ويمكننا أن نستمر في سرد قائمة التناقضات في القرارات التي يتخذها الأقوياء، الأعضاء الدائمون في المجلس، بدعم من الدول المختارة حسب الطلب. وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن تصويت الأغلبية هنا يُفسَّر أيضًا بأن العديد من الدول الأعضاء الممثلة هنا هي القاضي والحكم على السواء بوصفها دولا مساهمة في عمليات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي أماكن أخرى.

إن أزمة أفريقيا الوسطى لن تحل باستدعاء الدولة التي تتعرض للهجوم، المتهمة بأنها غير قادرة على ضمان احترام حقوق الإنسان ولا تزال تعاني من حالة مروعة من الناحية الإنسانية. كما أنها لن تحل بفرض الجزاءات اعتقادا أنها ضرورية لسد فجوة وأن النزاعات العقيمة غير مقبولة حتى عندما تكون الدولة في حالة الحفاظ على بقائها، أو بإصدار النصوص أو القرارات من أبراج عاجية مريحة وفي انعزال تام عن الواقع في الميدان. وتجدر الإشارة إلى أن الرأي العام الوطني والدولي يراقب مصداقية القرارات المتخذة داخل مجلس الأمن ويحكم عليها.

إن العالم ليس سوى نزاع، مما يعني أنه، كما وقع في عصبة الأمم، هناك حاجة ملحة لإعادة التفكير في الجهاز الذي يضمن الأمن الدولي. لقد أصبح إصلاح مجلس الأمن حتميا، ولا تمثيل أفريقيا على نحو أكثر توازنا في مجلس الأمن لن يفيد إلا في ضمان الأمن الدولي.

ويمكن لأفريقيا بتجربتها في النزاعات، إما كضحية أو كداعمة فعالة – أتكلم عن مساهمة أفريقيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية – الممثلة تمثيلا عادلا، أن تسهم في بناء عالم أفضل. إذا كان التاريخ ذاته لا يحيي ذكربالأشقاء الأفارقة الذين فقدوا أرواحهم في دعم قضية اعتبروها عادلة ولا يشيد بهم، فمن واجب أفريقيا أن تتذكر التاريخ.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عددا من البلدان القوية مسؤولة عن نشوب النزاع في العديد من المسارح على حساب أضعف البلدان. وأود أن أذكر ليبيا والعراق وفلسطين وأفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وغيرها. وهناك أيضا فجوة بين الخطاب الإنساني والعمل الإنساني، إذ ندرك جميعا أن ٨٠ في المائة من التبرعات الرئيسية المقدمة من الدول المساهمة لا تستخدم في الأساس من أجل المسائل الإنسانية، بل لإدارة المنظمات التي تدافع عن القضية الإنسانية. والعمل الإنساني يؤدي إلى المزيد من العمل الإنساني وانعدام الأمن لدى السكان قاطبة، الذين باتوا يعتمدون على خطط الطوارئ الإنسانية، لا على برامج التنمية الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، فإن النص الذي يسرد المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، حتى في المسائل المتعلقة بالسيادة، دليل على الرغبة في عدم حل النزاعات في أفريقيا الوسطى، بل في إبقائها مستعرة، لأننا نعلم أيضا أن اتفاق البلد المضيف الذي فرض وأبرم في عام ٢٠١٤ في وقت يتسم بالضعف الشديد يحافظ عمدا على اعتماد البلد على المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى الحفاظ على الشعور بالهيمنة.

ويبدو أن تعددية الأطراف تفقد معناها عندما لا تتخذ القرارات إلا على أساس المواقف الثنائية للدول الأعضاء. ولذلك، فإنني أدعو الجميع إلى التأمل والتفكير مليا في المواقف من أجل القبول الواضح بعواقب الأعمال المدمرة والتي غالبا ما تأتي في توقيت سيئ.

إن حل النزاعات في أفريقيا الوسطى هو ببساطة مسألة إرادة سياسية من الجانبين. ولكي يحدث ذلك، نحتاج إلى التكلم مع بعضنا البعض على مستوى إنساني. لقد قلتها من قبل، ولن أغالي في التشديد عليها مهما كررتها، أنه لا يكفي الحديث عن الخصال الإنسانية؛ بل يجب أن نمارس الخصال الإنسانية وأن نعالج النزاعات في إطار سياقها.

وفيما يتعلق بالنزاع في أفريقيا الوسطى، ينبغي أن نظل مصممين على دعم جهود حكومة أفريقيا الوسطى في سعيها لاستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد من خلال دعم سياسة اللامركزية، التي ستمكن، عن طريق إجراء انتخابات بلدية، من التعجيل بالعملية وتعزيز التنمية المحلية، وبالتالي تحقيق فوائد للسكان.

ولهذا السبب طلبت حكومة أفريقيا الوسطى إلى مجلس الأمن أن يعطي الأولوية لتلك المهمة في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى تصبح حماية المدنيين واقعا ملموسا للسكان، الذين لا يزالون يتوقون لرؤية نتائج عملية حفظ السلام التي تتباهى بقوتها، ولكن فعاليتها في الميدان منعدمة بسبب النشاط المستمر للجماعات المسلحة.

فلنواصل الالتزام بإصلاح قطاع الأمن وإعادة هيكلته. ولنتغلب على الجزاءات التي أنهت تدريب الأفراد النظاميين تحت ذرائع واهية، ولها دوافع جيوسياسية.

وتود جمهورية أفريقيا الوسطى أن تدعو مجلس الأمن، إن لم يرد الاعتراف بفشل الحلول السابقة وبعثات السلام، إلى برهنة استبصاره من خلال تقديم الدعم الكافي للممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى حتى يتسنى لعملية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد مضي ١٠ سنوات، أن ترى علامات على نهاية للأزمة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تتمتع الممثلة الخاصة للأمين العام بحرية استخدام قوة ولايتها واستخدام القوة المسلحة للتصدي للتمرد المتزايد باستمرار، مما يدل على حدود عملية سلام ليس لديها مهمة أو ولاية لمعالجة سبب المشكلة، وهو الجماعات المسلحة.

إن ظهور تمرد جديد في جمهورية أفريقيا الوسطى سيكون فشلا للقرار المتخذ اليوم أو سيعزز موقف السكان، الذين يساورهم القلق إزاء

عدم اتباع قوات البلدان ذات الخبرة العسكرية لنهج استباقي بالتدخل في مواجهة الميليشيات المسلحة.

وتؤكد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها من جديد أنه لم تخل أي عملية على أراضي أفريقيا الوسطى – هناك حتى الآن ١٣ عملية، بما في ذلك عملية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى – من انتهاكات حقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠١٣، سجلت جرائم وانتهاكات غير مقبولة، بما فيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة والموارد الطبيعية من جانب حفظة السلام على وجه الخصوص، واغتصاب القصر من قبل حفظة السلام. ولا تزال هذه الجرائم والانتهاكات دون معالجة من قبل شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومجلس حقوق الإنسان، اللذين ظلا صامتين حتى عام ٢٠٢١، عندما أصبحت قضية ضحايا أفريقيا الوسطى قضية الساعة.

كما وردت تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان ضد الموظفين المحليين العاملين لدى مسؤولي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولن أسهب في الحديث عن الاتجار غير المشروع الذي يشكل منافسة غير عادلة للتجار المحليين، إذ يصدر حتى البصل والطماطم والبطاطس وغيرها من المواد الغذائية الأساسية في انتهاك لاتفاق البلد المضيف، الذي بلغ أيضا حدوده القصوى ويعرقل الآن التنمية الاقتصادية للبلد من خلال المنافسة غير العادلة وخسارة الأرباح.

وتدرك الحكومة أيضا الصعوبات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، بسبب عملية غير موجهة نحو تحقيق الأهداف المحددة. ومن خلالي، تقدم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها للبعثة كل الدعم الذي تحتاجه للاضطلاع بمهمتها الصعبة، ونحث المجلس على تزويدها بكل الدعم والمساندة من حيث المعدات والولاية، وعدم تسييس البعثة، كما ترغب بعض الجهات الفاعلة، بل أداء المهام ذات الأولوية المتمثلة في حماية المدنيين، واستعادة سلطة الدولة، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتشجيع إصلاح قطاع الأمن ودعم العملية السياسية، بالاشتراك مع المنظمات الأفريقية دون الإقليمية على أساس مبدأ الولاية الاحتياطية. ويجب أن يتم ذلك وفقا للمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة للسلام وسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويجب علينا معا أن نواصل العمل الجماعي الذي بدأ بالفعل من أجل إخراج جمهورية أفريقيا الوسطى من حالة الأزمة، التي تود الجماعات المسلحة حصرها فيها، حتى نتمكن من كسر الحلقة المفرغة لانتهاكات حقوق الإنسان نتيجة للفقر وعدم الاستقرار وانعدام الأمن، حيث يحكم على الناس بالعيش في فقر، وتنتهك حقوق الإنسان دائما.

ولهذا السبب تطلب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إجراء تقييم لعمل البعثة في أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى بغية التركيز على الفعالية وتحقيق أهدافنا معا.

أود أن أتشاطر مع المجلس تعليقا ذا صلة بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أدلى به الرئيس الأمريكي السابق جون فيتجيرالد كينيدي، الذي قال: ”إن تقدمنا كأمة لا يمكن أن يكون أسرع من تقدمنا في التعليم. فالعقل البشري هو موردنا الأساسي“.

وبعبارة أخرى، فقد حان الوقت لكي تبني جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها وتدرب نُخبها وأبناءها وبناتها، الملتزمين ببناء دولة مزدهرة بالاعتماد على مواردهم الخاصة. ومن غير المعقول أن تعتمد الحياة اليومية لمواطني جمهورية إفريقيا الوسطى، على مدى أجيال، فقط على حسن نية أعداء السلام. وكما قال الرئيس توادیرا مرارا وتكرارا، عانى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى كثيرا من سوء الفهم والمعلومات المضللة، التي استمرت للأسف لفترة طويلة جدا. ولا يسعى شعبنا إلا إلى السلام والأمن من أجل تنميته.

وتدرك حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى التحديات التي تواجهها وتطلب الإشادة بجهودها الدؤوبة ودعمها من خلال إعطاء الأولوية

للإجراءات التي يلزم اتخاذها لتحقيق أهداف البلد، وهي السلام والاستقرار. وللقيام بذلك، يجب أن نركز على بناء السلام وإنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق تحقيق الاستقرار في البلد لتهيئة الظروف المناسبة التي تمكن الحكومة من القيام بعملها.

وتكرر الحكومة الإعراب عن استعدادها للعمل بطريقة منسقة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي إطار الامتثال الصارم لسيادتها من أجل مواصلة وتعزيز التقدم الكبير المحرز بدعم من البعثة وجميع الشركاء التقنيين والماليين لجمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، تؤكد الحكومة من جديد استعدادها للعمل مع أفرقة البعثة بشأن الرحلات الجوية الليلية، وفقا لأحكام الاتفاق المبرم بين الحكومة والبعثة، فضلا عن أنظمة الطيران المدني الدولي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أن أشير إلى أنه لم يكن هناك، بل لم يحدث أي حظر على الرحلات الجوية الليلية، على الرغم من وجود بعض القيود بسبب السياق الوطني وبعض الصعوبات المتصلة بالشبكة الكهربائية. ولم تُعرقل أيضا حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما تجلى في وصول الوحدة البوتانية في جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا دون إخطار السلطات مسبقا.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعو جمهورية أفريقيا الوسطى مرة أخرى إلى التنسيق واحترام سيادتها. وعلى وجه الخصوص، تطلب جمهورية أفريقيا الوسطى عدم استخدام المركبات التي لا تحمل شعار الأمم المتحدة وعدم نقل الأسلحة غير المشروعة في مركبات لا تحمل علامات أو في اتجاه المناطق التي تنشط فيها الجماعات المسلحة نشاطا شديدا. ولا يمكن أن تخضع لائحة ما فجأة لشروط وضغوط من أجل بعثة تم توضيح حدودها في مكان آخر أو فيما يتعلق بالأدلة التي لوحظت على إساءة الاستعمال.

فلنعمل معا لمنع الجماعات المسلحة من زرع الألغام وتقليل قدرات الجماعات المسلحة، التي تصل إلى حد مهاجمة حفظة السلام في قواعدهم. فلنعمل معا من أجل تنمية جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما من حيث الطاقة والبنية التحتية.

ومن المهم أن نرحب بالجهود الجماعية التي بذلت والتي مكنت من تحقيق بعض المكاسب الهامة وغير المتوقعة، بالنظر إلى الفوضى التي وجدت جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها فيها في عام ٢٠١٣. فل نتجنب العبارات النمطية مثل أن الأصدقاء في مواجهة الأعداء، لأن أصدقائك قد لا يكونون أصدقاءنا، تماما كما قد لا يكون أعداؤك أعداءنا. وإلى جانب المصالح الجغرافية السياسية، تريد جمهورية أفريقيا الوسطى أن تكون أرضا للسلام لجميع الشركاء الذين يشاركونها هدفها المتمثل في كفالة الأمن لشعبها وأراضيها وتنميتها.

لذلك يجب ألا ننسى العدوان الدموي الذي يتعرض له كل بيت، والذي خلف الآلاف من الأيتام وترك الأسر عاطلة عن العمل ومشردة. ولا يزال الجناة طلقاء ومستعدين لاتخاذ إجراء بسبب الرسالة الغامضة التي يرسلها إليهم مجلس الأمن والمجتمع الدولي بعدم تسميتهم صراحة في القرار، مما يطمس رسالة المجتمع الدولي لصالح الجماعات المسلحة وعلى حساب الضحايا، ولأن عمليات حفظ السلام لا تردع الجناة وتفتقر إلى الفعالية اللازمة في الميدان والإجراءات الملموسة لدعم جهود الحكومة لمكافحة الإفلات من العقاب.

إن النزاعات حول التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية أفريقيا الوسطى التي تثير الانقسام من خلال المعلومات المضللة توجد التوترات داخل مؤسسات جمهوريتنا. ولا يمكننا أن نتصدى للتضليل والتحريض على الكراهية بمزيد من التضليل والتحريض على الانقسام والكراهية.

فلنعمل معا من أجل عالم أفضل ومستقبل أفضل لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكننا أن نفعل ذلك فقط إذا أردنا أن نفعل ذلك. وكل شيء متعلق بإرادة الشعب.

وكما قال السيد سليمان بويل، ”نادرا ما يكون التهميش اختيارا لفرد أو دولة، بل هو مصير مجتمع نريد أن نبقيه فقيرا“.

وسأختتم بياني – وأعتذر عن التكلم بإسهاب – بالإشادة بجميع الذين فقدوا أرواحهم في جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا النزاع البغيض الذي يرتكبه أعداء السلام، والذي يجب أن نتحلى بالشجاعة لإدانته ليس في الخطب الكبرى بل بطريقة حازمة وواقعية. وأشير في ذلك الصدد إلى مواطني أفريقيا الوسطى، والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وقوات الأمن الداخلي، وذوي الخوذ الزرقاء، وأشقائنا في السلاح الذين جاؤوا باسم السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب عن امتنان شعب وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لجميع الشركاء الذين وقفوا إلى جانبنا سعيا إلى بناء السلام والانتعاش الاقتصادي، والمجتمع الدولي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجميع الشركاء الثنائيين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.